بلا قناع

صالح الشايجي
katebkom@gmail.com

السلطة الغائبة

البرلمانات هي أفسد المؤسسات على مستوى العالم وليس في البلاد العربية فقط ولا في الكويت وحسب. السبب في ذلك أن معظم الذين يسعون إلى الكرسي البرلماني، هم من أصحاب الطموح في التميز من خلال السلطة والمال والجاه والشهرة والصلة بالرؤوس الكبيرة والقيادية في بلدانهم. وهي بلا شك عوامل مغرية ومثيرة، تنقل الشخص من عالم العدم إلى عالم يتلألأ ويتبهرج ببذخ.

ثم إن الشخص البرلماني هو سياسي محمي ومحصن بعكس السياسي الرسمي أو الحكومي التنفيذي الذي لا يتمتع بسقف يحميه من مقصلة العزل أو العقوبة. إن سلطة الاستقواء لدى البرلماني تجعل الوزير في مرماه وتحت رحمته، وكثيرا ما يستغل البرلمانيون الفاسدون وليس جميع البرلمانيين، هذه السلطة لتحقيق المغانم والمكاسب السياسية وحتى المالية.

العالم المتقدم العريق في ديموقراطيته والذي لا يخلو أيضا من برلمانيين فاسدين، هو أقل تسامحا وأكثر شدة مع البرلمانيين الفاسدين، لذلك يقل عدد الفاسدين البرلمانيين هناك، ثم إن الآليات السياسية هناك هي أقرب الى الديموقراطية مما هي عندنا في البلاد العربية، وهذا ما يساعد على تقليص مساحة الفساد لديهم، بينما هي عندنا مساحات شاسعة لا تحدها حدود ولا تقف في وجهها سدود.

لقد ربط الكثير من البرلمانيين العرب، العمل البرلماني بالثروة وبحصد المال وتحقيق المصالح والمنافع الشخصية، فأثرى الكثيرون منهم وحققوا أرقاما فلكية دونما حسيب حاسبهم ولا رقيب راقبهم، بل إنهم بقدر ما تزيد أرصدتهم، يزيد أنصارهم وتكثر أصوات ناخبيهم، وكأنما هم ينالون جوائز فسادهم وخيانتهم لما جاؤوا من أجله ولحنثهم في القسم الذي أقسموه.

إن السلطة الشعبية المراقبة لأداء البرلمانيين وتتبع مسارات أدائهم في البرلمان، هي سلطة غائبة أو مغيبة إراديا لا قسريا، فما الذي يمنع مجموعة مستنيرة مخلصة في كل دائرة انتخابية من تشكيل سلطة شعبية رقابية على أداء برلماني دائرتها، لتبقى كالسيف المصلت على رقبة النائب تحاسبه أولا بأول كلما ساء أداؤه أو اشتبه بتحقيق مصلحة خاصة له. إن وجود مثل هذه السلطة سيؤدي إلى تحسين اداء النائب وإلى قطع دابر فساده أو التقليل منه على الأقل.

قل الحق

د. يوسف يعقوب البصاره
Yousufyacoubq@hotmail.com

أولادنا أكبادنا

شهد العالم وسيشهد طفرات في المعرفة العلمية والتطور التكنولوجي وذلك فقط للدول التي تملك زمام التطور العلمي وتحوي ناصية البحث والتطوير التكنولوجي، ونحن أمة كنا، وتوقفنا لقرون عديدة عند كنا، لم نعتقد ان هذا التطور سيستمر وبوتيرات اكبر، إن مرجعنا دائما الاسلام، ففي قوله تعالى: (وما أوتيتم من العلم إلا قليلا)، دلالة على أن هنالك مخزونا أكبر عند الله من تقدم العلوم وبقوله في سورة طه :(وقل رب زدني علماً) توجيها بألا يقف الانسان عند أي منتوجات أو تطور علمي.

وخلال العقد المنصرم تطورت تطورا يكاد يكون يوميا تقنيات وسائل التواصل الاجتماعي حتى كاد الهاتف النقال يحتوي على معلومات جمة ويدير دفة حياتك، وهنالك وجهان للنظر في هذا الأمر، أمر تقنيات وتطور وسائل الاتصال الاجتماعي، احدهما اكاديمي والآخر انساني واجتماعي.

ففي احد تخصصاتنا العلمية والتي تتعلق بفلسفة العلوم وتاريخ العلوم والتقييم الشامل للمعرفة التكنولوجية، درسنا ونعلم ان العالم المتحضر والصناعي ينحو تجاه الاستمرارية في التقدم والانتاج الصناعي لتكون له منافسة وريادة في الاقتصاد والسياسة العلمية، ومن ناحية التقييم للتكنولوجيا ومخرجاتها فعلينا كما تخصصنا به أن نقر بأن لكل منتج او مخرج علمي وصناعي تطبيقات لها ايجابيات وسلبيات على قطاعات المجتمع وافراده، وأن لهذه التقنيات تأثيرا سلبيا أو ايجابيا على الاقتصاد وبنية واخلاقيات الانسان وغيرها من الامور.

يشتكي العديد من الناس، ونحن منهم بأن وسائل التواصل الاجتماعي اضحت وأمست آلة بأيدي اولادنا اكبادنا على الارض مما جعلتهم ينعزلون ولا يأبهون بأحد، وأصبحت لهم خصوصية لا يحتاجون بها مساعدة الوالدين كما كنا نعمل سابقا لأولادنا اثناء تدريبهم او محاولة زيادة معرفتهم ومحصولهم العلمي، فأصبحوا شبه منطوين في البيت، وان جلسوا باجسادهم فعقولهم ليست معك!

وكان جوابي للمتذمرين بأن هذا ليس مقصورا على الابناء، بل ان تلك العدوى انتقلت الى الاباء، وعندما نتردد على المقاهي والمطاعم نجد عائلة مكونة من والدين وابناء والكل جهازه بيده لا يدري عن الآخر ولا يستشعر حتى ما تيسر له من طعام وشراب.

علينا ان نقر بأن هذه المخرجات التكنولوجية قد ساهمت في تطور فلذات اكبادنا واصبحت لديهم معلومات ومقدرة على الحصول على معلومات والاستفادة القصوى من جميع المجالات، وقد تكون الغيرة دخلت في قلوبنا نحن الجيل الغابر لاننا لا نعرف ما يعرفون ولا نفقه كثيرا مما يعلمون ولا نقدر على مجاراتهم، فلا عجب ان يكون حفيدي زياد هو معلمي لهذه الاجهزة، وهو استاذي، دعونا نطرح الغيرة وعدم الاعتراف بتفوق اكبادنا علينا، بل ونزيد من تشجيعهم على نيل المعرفة بالحد الاقصى، شريطة ان يكون لنا توجيه مواز بألا يشغلهم ذلك عن عباداتهم او عدم الترحيب او اعتبار من حولهم من أهل فهم على كل من أوصى بحبهم رسولنا عليه وعلى آله الصلاة والسلام، وهم لا ريب أكبادنا التي تمشي على الأرض وهم مستقبلنا.

الزاوية

د. علي عبدالرحمن الحويل
dralialhuwail@yahoo.com

البصمة الوراثية وأصحاب الياقات البيضاء

ليس من الإنصاف أن تصر بعض مؤسسات الغرب المترفة والمتمكنة من البدائل على إبراز مثالب تطبيق قانون البصمة الوراثية في الكويت فإن لدى دول الغرب إمكانات مكافئة لهذه التقنية تعطي نفس النتائج التي يظهرها استخدام البصمة الوراثية ولا تمتلك الكويت مثلها لكونها معتمدة على قدرات العنصر البشري والتطور المجتمعي وآداب وأعراف المجتمع، فعلى سبيل المثال فإن أعراف مجتمعاتهم وقوانينهم النافذة تتشدد إزاء الإدلاء بمعلومات كاذبة بشكل عام وعند التقدم للحصول على الجنسية، والتاريخ الأسري والعرقي لطالبها لا قيمة قانونية لهما هناك بينما هما أمران رئيسان في الاستحقاق للجنسية الكويتية وإلا اضطرب التوازن السكاني ودخل على الدولة الصغيرة أشخاص مجهولو الهوية وربما دفعت بهم احدى الجهات المعادية لأغراض سياسية عدائية، ومن هنا اشترط قانون الجنسية الكويتي الكشف عن صحة ادعاء انتساب طالب الجنسية لعائلة او قبيلة او عرق ما.

تواجه الكويت تحدياً خاصاً اصبح يشكل فرصة للتصيد السياسي عليها، وهو علاج اوضاع المقيمين بصورة غير شرعية او البدون، واستخدام تقنية البصمة الوراثية هي الحل السحري الذي يمكن الدولة من الانتهاء من هذا الملف، اما ان يرفضه البعض خوفا من اكتشاف تدليسه في المعلومات التي ادلى بها وينساق بعض الساسة والمثقفين لطموحات انتخابية وراءه فان هذا السلوك منهم اقرب لخيانة الوطن منه لجريمة التدليس والتزوير.

عند ملاحقته للمشبوهين يمتلك الغرب تقنيات وامكانات بشرية متطورة تغني عن استخدام البصمة الوراثية الا انه يحتاجها في جوانب اخرى مثل اثبات الجرم على المشتبه به فحاجته لتقنية البصمة الوراثية تجئ متاخرة على سلسلة التحري والتعقب بينما لا نمتلك نحن هذه القدرات الشخصية والتقنية ومرجح ان يفلت الجاني ما لم تتوافر قاعدة بيانات للبصمة الوراثية تجعل الكشف عنه مسألة يسيرة ومضمونة النتيجة.

إن القلق والتخوف من استخدام ما قد تكشفه البصمة الوراثية من اسرار شخصية ضد اصحابها هو تخوف غير منطقي، فمكتسبو الجنسية بالطرق المشروعة قبل نفاذ القانون غير مهددين، ولن تظهر اسماؤهم في سجل البحث، أما من حازها بأي شكل من اشكال التلاعب فمن مصلحة المجتمع اكتشاف جريمته فإن كان البعض يخاف على ان يضار في نسبه الذي اختلط لسبب ما باحد المشتبه بهم فالخوف على ان يصيب الضرر الدولة اوجب وهي اولى بان تصان حقوقها و يحافظ عليها، كما ان بوسع الشركة المقدمة للتقنية ان تقصر النتائج الظاهرة من فحص البصمة الوراثية على ما تحتاجه وزارة الداخلية من معلومات لإصدار الجنسية أو تعقب المجرم وأن تحجب اي معلومات اخرى ولما كانت قراءة النتائج تحتاج الى متخصصين على مستوى عال من التدريب والمعرفة العلمية لكونها تظهر على هيئة ارقام ورموز لا كلمات مكتوبة فهي بطبيعتها مشفرة وسرية ويمكن إضفاء المزيد من السرية عليها بالاتفاق مع الشركة مقدمة الخدمة كما اسلفنا.

هذه كانت اهم ملامح اعتراض البعض في الغرب وابسط الطرق لعلاجها ونذكر بانه اعتراض المرفهين أصحاب الياقات البيضاء بينما نحن في مواجهة خطر يهدد التوازن السكاني وينذر بتفشي الجريمة ونجاح مخططات التخريب المتعددة، فلنكف عن تقليد الغرب والتمسك بترف لا نملك مقوماته حاليا ولنركب الصعب ولو مؤقتا.

ملاحظة: أصحاب الياقات البيضاء هم الذين لعملهم طبيعة ذهنية، أي عمل مكتبي، فلا يقومون بالفلاحة أو التعدين أو الصناعة، وتستخدم الجملة لوصف المترفين.

جرس

سامي الخرافي
samy_elkorafy@hotmail.com

تكفون!

تخيلوا مرشحا أوروبيا يدخل إلى ناد في بلده ويقول: أتوسل إليكم رشحوني أعتقد أن جميع الحضور سيقذفونه بزجاجات المشروبات التي امامهم بسبب طلبه «البايخ» لأن تلك العادة مرفوضة في بلد ديموقراطي حقيقي، لقد انتشرت تلك الظاهرة عندنا وهي عادة دخيلة للفوز بالانتخاب دون وجود أي برنامج أو فكر سياسي أو حتى نية للإصلاح سوى «الترجي» بهذا الأسلوب الرخيص للفوز بعضوية مجلس الأمة.

لقد أصبحت «تكفون» هي سبيل رخيص ليس فقط للفوز بالانتخابات ولكن في أمور كثيرة، فدعونا نستعرض فكر ذلك المطالب بتلك الكلمة بشكل سريع:

عندما تسأل أبو «تكفون» عن برنامجه الانتخابي فيقول لك: أنجح ويصير خير، أما ما احمله من فكر سياسي أو برنامج انتخابي فسوف يأتي لاحقا «أقبض من دبش» فبالله عليكم هل يستحق ذلك الرجل أن يشرفنا بأن يكون تحت قبة عبدالله السالم؟!

ولنتخيل رجلا يدخل لمنزل أحدهم ليخطب ابنته ويحذف عقاله ويقول له «تكفه» طلبت بنتك ويأتي الجواب من الطرف الآخر «بنعال» على وجهه على هذا الأسلوب الرخيص لأن تلك العادة ليست من عاداتنا وأخلاقنا، وظهرت مسميات جديدة تندرج تحت مسمى «تكفون» ولكن بأسلوب أرقى مثل: السوبر، الأنظف... وكلها تهدف إلى ترجي الناخبين بأن ينتخبوهم ولكن بأسلوب مخادع وبشكل غير مباشر، والشيء المضحك الذي أتخيله عندما تسأله عندما ينجح منو حضرتك فيأتيك الجواب: أنا اللي قلت تكفون ونجحت.. يا رباااه!

إن كلمة تكفون مسماها الحقيقي يجب أن يطلق على اسم مخيم ربيعي مثلا أو إذا ذهبت الى المطار وما لقيت حجزا تترجاهم لان لديك موعدا مهما وضروريا أن تسافر أو يصلح لإعلان تحذيري عن مخاطر المخدرات.. الخ!

وأخيرا..ما يتمناه الكثيرون أن تستخدم كلمة «تكفون» في الحفاظ على الكويت وشعبها والحرص على المال العام وتجفيف منابع الفساد.. هنا نقول لكل من يتبنى ذلك الشعار قولا وعملا باننا سندعمه لأنه يستحق ذلك الكرسي بجدارة.

آخر الكلام: مناشدة لوزير التربية من بعض أولياء الأمور للقضاء على ظاهرة «البويات» المتزايدة وخاصة في المرحلة الثانوية لأنهن أصبحن يشكلن مصدر إزعاج وتهديد لبناتهن، فنرجو من مديرات المدارس وخاصة المرحلة الثانوية سرعة التفاعل مع هذه المناشدة لما فيه خير للمصلحة العامة.

تسهيلات في قانون الهجرة لتشجيع الطلبة على الدراسة لدينا

عزة الغامدي

يعتبر التعليم الخاص أحد الروافد في دعم الاقتصاد المحلي لأي دولة، ولم تغفل الدول المتقدمة فتح أبواب التعليم لديها أمام الطلبة الأجانب حتى تدعم اقتصادها من خلال تشجيع الطلبة على الالتحاق بجامعاتها.

وحين النظر إلى آليات التعليم في شتى بقاع العالم، نجد ان المناهج في كل الجامعات متقاربة إلى حد كبير وهذا الدور الذي لعبته اليونيسكو على مدى طوال السنوات الماضية بحيث قدم العلماء في شتى بقاع العالم علمهم لكل طلبة العالم لاكتشاف المزيد من المتميزين وللمساهمة في تكملة الأبحاث للارتقاء بالعلوم المختلفة.

وحين النظر إلى التعليم الجامعي في الكويت نجده كان مقتصرا لسنوات على جامعة واحدة مما دفع الدولة إلى ابتعاث المتميزين لديها للنهل من بحر العلوم المختلفة لتلك الدول المتقدمة وهذا لم يكن حال الكويت فحسب بل حال معظم الدول التي ارتأت أن الدراسة في الدول المتقدمة ستعمل على دعم تلك الدول من خلال التقدم العلمي لديها.

وبعد سنوات من اقتصار الدولة على جامعة الكويت وكلية التربية الأساسية كأحد المركزين الرسميين في الدولة لمنح درجة البكالوريوس نجد أنها ارتأت فتح أفرع للجامعات العالمية لديها وهو ما نجده في الجامعات الخاصة لدينا بحيث يتم ابتعاث الطلبة الكويتيين للدراسة فيها وهي بدورها شجعت البعثات الداخلية لدعم تلك الجامعات من جانب والتقليل من نفقات الابتعاث للخارج والحد من الكثافة الطلابية في جامعة الكويت وكلية التربية الأساسية.

إلا ان الحديث عن ضرورة تنويع مصادر الدخل للدولة قد يفتح الآفاق لنا للنظر الى جامعاتنا الخاصة بحيث تفتح ابوابها لكي يلتحق بها الطلبة الأجانب فتكون وجهتهم عوضا عن الدول الأجنبية، وذلك لأن المناهج هي ذاتها هذا فضلا على أن معظم الأساتذة في هذه الجامعات من الأجانب لذا ما الذي يمنع أن يلتحق طلاب العالم للدراسة لدينا؟

قد تكون أول لبنة يتم وضعها لتشجيع الدارسين هي تقديم تسهيلات للطلبة الأجانب في قانون الهجرة لأنه بعد التدقيق في قانون الهجرة لدينا نجد أنه حدد فئة الأجانب بالعاملين، ولكن ماذا عن الطلبة الدارسين؟ نجد أن القانون لم يحدد مادة معينة لهم حتى يتم افتتاح المجال للطلبة الأجانب وتصنيف وضعهم القانوني في الدولة.

اليوم الطلبة حول العالم من يريد أن يتوجه للدراسة لدى الدول الأجنبية يكون هدفه السمعة الدولية بالدرجة الأولى بأنه تخرج في هذه الجامعة العريقة في هذه الدولة المتقدمة، ولكن ماذا لو تم تقديم مميزات في قانون الهجرة بفتح الباب أمامهم ومنحهم مميزات وتسهيلات اكثر من الممنوحة لدى الدول الأجنبية؟ هذا فضلا عن تحفيزهم من خلال عرض تمديد الإقامة لمدة عامين بعد التخرج للحصول على فرصة عمل بالتعاون مع الشركات الكبرى لدينا لينالوا شهادة خبرة فتؤهلهم بعدها للحصول على فرص عمل مميزة لدى دولهم بعد التخرج.

إن التفكير الجدي في هذا الأمر سيفتح لنا المجال لافتتاح أفرع جامعات عريقة متقدمة لدى الغرب بحيث نزيد من عدد الجامعات الخاصة، وهو بدوره سيلعب دورا كبيرا في دفع عجلة الاقتصاد بحيث ستنشط الفنادق والمطاعم والأسواق بجانب التعليم وهذا أمر بدوره يعزز من الاقتصاد القومي للدولة.

إن دفع عجلة الاقتصاد لا يكون فقط من خلال الاعتماد على النفط أو الصناعة فحسب بل إن صناعة التعليم تعتبر من الروافد التي تعزز مكانة الدولة الاقتصادية، هذا فضلا عن الارتقاء بالتصنيف الذي تحصل عليه الدولة في تقييم جامعاتها ومستوى التعليم لديها فنحن غالبا ما نحصل على تقييم ضعيف في جودة التعليم وهو ما يتوجب علينا تغييره.